مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (3) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (3) 2017

Syrian private and public hospitals distribution roles in achieving regional development

Dr. Rami Ali Zedan *

(Received 12 / 3 / 2017. Accepted 22 / 6 / 2017)

□ ABSTRACT □

In general, both private and public hospitals play extremely important roles in all economic and social development paces. These hospitals contribute not only in health care, highly qualified staff supply, and supper thinking educational levels, but also in local capital investments, labor increase and unemployment limitation. Or else regional development is achieved by technology in use across the country reducing internal immigration whose effects are at their most important through the country.

Attracting and localizing newly economic activities at those hospitals surrounding will result in economy growth ratio lift up and development push forward.

This paper studies hospital distribution in the Syrian provinces compared with that of population, thus hospital contribution strong or weak effects on the regional development revealed.

Key words: hospitals, development, regional development, Loranz curve.

* **Assistant Profesor - Hospitals Management Faculty- Al Andalus University For Medical Science – Cadmus-Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (3) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (3) 2017

دور توزع المشافي السورية (الخاصة والعامة) في تحقيق التنمية الإقليمية

الدكتور رامي علي زيدان*

(تاريخ الإيداع 12 / 3 / 2017. قُبِل للنشر في 22 / 6 / 2017)

□ ملخّص □

تؤدي المشافي عموماً (العامة والخاصة) أدواراً تنمويةً بالغة الأهمية على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، سواء من خلال مساهمتها في الحفاظ على الصحة العامة ورفد المجتمع بالكوادر العلمية المؤهلة وزيادة المستوى الثقافي والفكري لأبنائه، أو من خلال توظيفها لرؤوس الأموال ومنع تسربها إلى الخارج، أو من خلال تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة، أو بالتطوير التكنولوجي في البلد، وكذلك من خلال تحقيق التنمية الإقليمية وذلك بالحد من الهجرة الداخلية وما لذلك من آثار بالغة الأهمية على كافة مناطق البلد، هذا فضلاً عن استقطاب وتوطين أنشطة اقتصادية جديدة إلى أماكن وجود تلك المشافي أو بالقرب منها، بما يؤدي بالمحصلة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتسريع عجلة التنمية ودفعها قُدماً نحو الأمام. في بحثنا هذا سوف نتطرق إلى دراسة انتشار وتوزع المشافي في المحافظات السورية مقارنةً بانتشار وتوزع السكان، وبالتالي معرفة مدى قوة أو ضعف مساهمة المشافي في تنشيط وتفعيل التنمية الإقليمية على المحافظات السورية.

الكلمات المفتاحية: مشافي، تنمية، تنمية إقليمية، منحني لورانز.

* مُدرِّس – كلية إدارة المشافي– جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية –القدموس– سورية.

مقدمة:

تساهم المشافي السورية، الخاصة والعامة على حدٍ سواء، في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفد المنظومة التعليمية والطبية بالتخصصات الضرورية اللازمة، وتشغيل اليد العاملة، والحد من الهجرة الداخلية، والمساهمة في تنمية المناطق والمحافظات والأقاليم التي تتواجد فيها كونها مشاريع كبيرة قادرة على جذب واستقطاب العديد من المشاريع الأخرى المُكمّلة لعملها، بما يؤدي إلى فرز العديد من النتائج الإيجابية، منها تنشيط التنمية في مناطق تواجدها، ذلك أن ضعف التنمية الإقليمية وتفاوتها بين المناطق والمحافظات والأقاليم من شأنه أن يؤدي بمرور الزمن إلى نتائج بالغة السوء على كافة الأصعدة.

في بحثنا هذا سوف نتطرق إلى دراسة دور توزع المشافي في سورية (العامة والخاصة) في عملية التنمية الإقليمية.

أهمية البحث وأهدافه:

إن انتشار المشافي في سورية، باعتبارها مشاريع اقتصادية خدمية كبيرة، بين كافة المحافظات السورية بشكل متوازن، سوف يُساهم في إفراز الكثير من النواحي الإيجابية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، منها الحد من الهجرة الداخلية مما سيُقلّل من الازدحام السكاني والمروري في المدن والتخفيف من التلوث والتلوث بالضجيج، والحد من انتشار مناطق السكن العشوائي، وتخفيف الضغط على الخدمات العامة من ماء وكهرباء وهاتف ومواصلات وتعليم وصحة ... الخ، وهو ما سيؤدي إلى زيادة قدرة الدولة على تقديم هذه الخدمات في المدن الكبرى بالجودة المناسبة من جهة، وزيادة قدرتها على تأمينها في مدن ومناطق أخرى من جهة أخرى.

أضف لذلك فإن توزُّع وانتشار المشافي بين كافة المحافظات السورية بشكل متوازن سوف يؤدي إلى ازدهارها وزيادة التشغيل وتنشيط الزراعة والسياحة واستقطاب وتوطين مشاريع جديدة ورفع المستوى التعليمي والثقافي لسكان تلك المحافظات وسكان البلد عموماً.

هذا ويهدف البحث إلى ما يأتي:

1) تحديد مدى مساهمة المشافي في التنمية الإقليمية.

2) تحديد مدى إمكانية تفعيل دور هذه المشافي في عملية التنمية الإقليمية.

مشكلة البحث:

يمكن تمثيل مشكلة البحث بما يأتي:

1. على الرغم من توزُّع وانتشار المشافي على المحافظات السورية، إلا أن مساهمتها في تحقيق التنمية الإقليمية كانت دون المستوى المأمول، وهو ما سنتأكد منه عندما سنحسب قيمة منحني لورانز.

منهجية البحث:

سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة، وسيقوم الباحث باستخدام بعض الأدوات الإحصائية المساعدة في الدراسة من خلال دراسة مقياس التمركز أو ما يُعرَف بمنحني لورانز وذلك بهدف معرفة التساوي في التوزيع بين عدد السكان في المحافظات وعدد المشافي، وبالتالي معرفة مدى فعالية مساهمة تلك المشافي في التنمية الإقليمية.

مكان وزمان البحث:

المكان: سورية. الزمان: عام 2010 فقط، حيث درس الباحث هذا العام ولم يدرس أعواماً أحدثَ، بسبب أن الحرب الكونية التي شُنت على سورية في شهر آذار من العام 2011 (والتي لا تزال مستمرة حتى تاريخه) أدت إلى خروج الكثير من المشافي خارج الخدمة الفعلية، وبالتالي أي دراسة من عام 2011 وما بعد سوف تؤدي إلى نتائج مغلوطة.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: ساهمت المشافي في سورية خلال العام 2010 في تحقيق التنمية الإقليمية، ونستدل على ذلك من خلال قيمة منحني لورانز والشكل البياني له.

الفرضية البديلة: لم تساهم المشافي في سورية خلال العام 2010 في تحقيق التنمية الإقليمية، ونستدل على ذلك من خلال قيمة منحني لورانز والشكل البياني له.

تشمل دراستنا هذه لـ /498/ مشفى خاص وعام (376 مشفى خاص، 122 مشفى عام) موزعين على كافة الرقعة الجغرافية لسورية للعام 2010.

وللاستدلال على مدى فعالية مساهمة المشافي في تحقيق التنمية الإقليمية بين المحافظات السورية، سنقوم بدراسة انتشار هذه المشافي في المحافظات ومقارنتها بالانتشار السكاني، وهنا يتوجب علينا دراسة مقياس التمركز أو ما يُعرَف بمنحني لورانز الذي يعتبر من مقاييس التشتت المعروفة إحصائياً.

مفهوم مقياس التمركز (منحني لورانز):

يفيد هذا المقياس كما هو معروف في تحديد درجة تمركز الموارد أو الدخول أو الملكيات أو المشاريع ... الخ عند فئة من الناس دون الفئات الأخرى، ويمكن أن يُطبَّق على قضايا أخرى مشابهة كما في حالتنا هذه، حيث سندرس توزع المشافي في المحافظات مقارنة بالتوزع السكاني فيها، حيث ستكون دراسة منحني لورانز للعام 2010 فقط للأسباب التي ذكرناها سابقاً.

وكما هو معروف يتم حساب قيمة منحني لورانز بالعلاقة الآتية:

$$\ell_0 = 1 - \frac{1}{5000} \sum a_i . B_i$$

وللاستدلال على معنى ($a_i.B_i$) يمكن مراجعة الجدول الآتي رقم (1).

وبصورة عامة فإن قيمة (ℓ_0) تتراوح بين الصفر والواحد، أي أن [$0 \leq \ell_0 \leq 1$]. وكما هو معروف أيضاً:

- إذا كان التوزيع منتظماً تماماً: ينطبق المنحني على المُنصِّف وعندئذٍ يكون ($\ell_0 = 0$).
- إذا كان التوزيع غير منتظم تماماً: عندئذٍ يكون ($\ell_0 = 1$)، وهذا يعني أن الموارد أو الدخول أو الملكيات أو المشاريع ... متمركزة عند بعض الفئات.
- كلما كانت قيمة المنحني قريبة من الصفر: كان التوزيع منتظماً أو التمركز قليلاً.
- كلما كانت قيمة المنحني قريبة من الواحد: كان التوزيع غير منتظم وكان التمركز كبيراً.

دراسة منحني لورانز بالنسبة للمشافي عام 2010:

لإيجاد شكل الانتشار وقيمة منحني لورانز، يتوجب أولاً معرفة الانتشار السكاني في المحافظات (Xi) وانتشار المشافي في هذه المحافظات (ni)، وبعد ذلك يتم إجراء باقي الحسابات اللازمة كما هو موضح في الجدول الآتي رقم (1).

الجدول رقم (1) يوضح كيفية حساب قيمة منحني لورانز الخاص بالمشافي في سورية عام 2010.

البيان / المحافظة	المجال أو الفئة (عدد السكان): /1/ :(Xi)	عدد المشافي في المحافظات /2/ :(ni)	النسبة المئوية: (ni/n:100): (ai)	:3/ :(ni.xi) ♠ /2.1.	ni.xi / ∑ni.xi	النسب التجميعية المتصاعدة لعدد المشافي % :(Ai)	النسب التجميعية المتصاعدة لعدد السكان مضروباً بعدد المشافي % :(Bi)	αi = (ai+ai +1) / 2	αi . Bi
دمشق	1733	55	11.04	95315	8.21	11.04	8.21	11.35	93.1835
ريف دمشق	2744	58	11.65	159152	13.71	22.6	21.92	10.45	229.064
حمص	1763	46	9.24	81098	6.98	31.84	28.9	9.74	281.486
حماه	1593	51	10.24	81243	7	42.08	35.9	7.13	255.967
طرطوس	785	20	4.02	15700	1.35	46.1	37.25	4.52	168.37
اللاذقية	991	25	5.02	24775	2.13	51.12	39.38	5.83	229.5854
إدلب	1464	33	6.63	48312	4.16	57.75	43.54	4.62	201.1548
الرقة	921	13	2.61	11973	1.03	60.36	44.57	4.02	179.1714
دير الزور	1202	27	5.42	32454	2.8	65.78	47.37	4.02	190.4274
الحسكة	1477	32	6.43	47264	4.07	72.21	51.44	3.82	196.5008
السويداء	364	6	1.2	2184	0.19	73.41	51.63	2.21	114.1023
درعا	998	16	3.21	15968	1.38	76.62	53.01	1.71	90.6471
القنيطرة	87	1	0.2	87	0.01	76.82	53.02	11.65	617.683
حلب	4744	115	23.09	545560	46.99	99.91	100.01	61.55	6155.6155
∑	20866	498	100	1161085	100	22.6	21.92	10.45	9002.9582

المصدر: عدد السكان، وعدد المشافي: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011 - المكتب المركزي للإحصاء - دمشق - سورية. ♠: القيم بالألوف، على اعتبار أن هذا العمود هو حاصل ضرب عدد السكان بعدد المشافي، ذلك أن عدد السكان بالألوف. باقي الأعمدة: من إعداد الباحث.

ونتوصل في النهاية إلى حساب قيمة منحني لورانز كما يلي:

$$\ell_0 = 1 - \frac{1}{5000}\sum a_i . B_i$$

$$= 1 - \frac{1}{5000} 9002.9582 = -0.80 = |0.80|$$

ومن خلال الجدول السابق يمكن تبيان الشكل البياني لمنحني لورانز كما يلي:

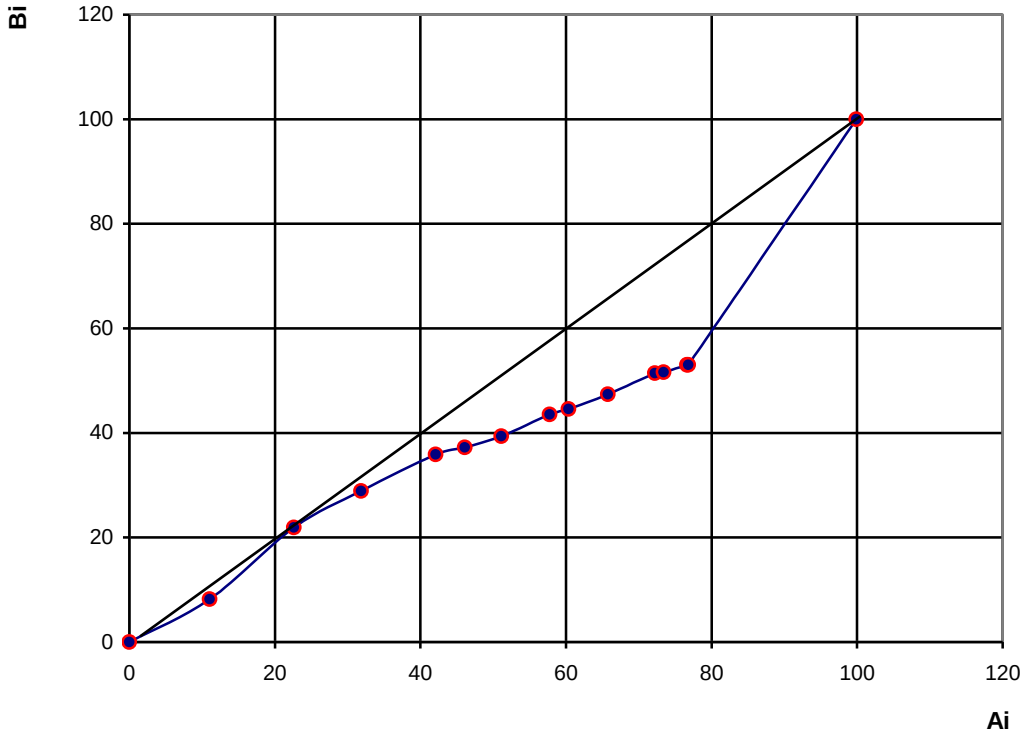

شكل بياني رقم (1) يوضح مقياس التمركز (منحني لورانز) للمشافي السورية عام 2010

مما تقدم، وبالاعتماد معاً على كلٍ من قيمة منحني لورانز (0.80)، والشكل البياني للمنحني، يمكن القول إن هناك خللاً في التوزيع، أي أن مساهمة المشافي السورية في تحقيق التنمية الإقليمية عام 2010 كانت دون المستوى المطلوب. وما يريد الباحث التنويه إليه بالنسبة للمنحني، هو التأكيد على قيمة المنحني والشكل البياني معاً في التفسير، لأنه من الوارد في حالات أخرى أن تكون قيمة المنحني تساوي (0.80) والشكل البياني يماثل الشكل هنا، وبالرغم من ذلك نعتبر التوزيع منتظماً، وهنا ننظر في حجم العينة المدروسة. فإذا كانت العينة صغيرة كما في حالتنا هنا حيث تساوي (14) محافظة، فإننا نعتبر أن هناك خللاً في التوزيع. أما لو كانت العينة تساوي (70) منطقة مثلاً وقيمة المنحني تساوي (0.80)، فإنه من الوارد أن نعتبر التوزيع منتظماً.

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين نرفض الفرضية الأولى القائلة إن المشافي في سورية ساهمت خلال العام 2010 في تحقيق التنمية الإقليمية، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية القائلة إن المشافي في سورية لم تساهم خلال العام 2010 في تحقيق التنمية الإقليمية، حيث تبين لنا من قيمة منحني لورانز والشكل البياني له أن مساهمتها ضعيفة، ذلك أن قيمة المنحني بالقيمة المطلقة قريبة جداً من الواحد (0.80).

من خلال ما تقدم نستنتج أن مساهمة المشافي في تحقيق التنمية الإقليمية في القطر كان دون المستوى المأمول، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى نتائج سيئة جداً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن هذه العملية غير المتوازنة في توزيع مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات والمناطق السورية سوف تؤدي إلى

توفُّر فرص العمل في مناطق دون سواها، ومن ثم زيادة عدد المتعطلين عن العمل في المناطق ذات الاستقطاب الأقل، وهذا ما قد يؤدي بدوره إلى ظهور مشكلات مجتمعية عديدة.

ونشير هنا إلى أنه من العوامل التي يعزو إليها منظرو علم تحليل الاجتماع الاقتصادي أسباب اختلاف نسب التشغيل والبطالة بين المدن والمناطق ضمن الدولة الواحدة هو عدم التوازن في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المدن والمناطق. وبهذا الصدد يرى أحد الاقتصاديين (حبيب، 2006، ص 73) أنه في حالة سورية يجب مراعاة توزُّع القوى العاملة جغرافياً بحيث يمكن ربطها بالإنتاج بشكل أفضل وإزالة الفوارق الكبيرة بين المناطق واستغلال الموارد المتوفرة بشكل أفضل.

إن تركُّز النشاط الاقتصادي في مناطق محدودة سيخلق مشكلات خطيرة، يتمثل حلها في توزيع مراكز النمو والأنشطة المختلفة على جميع أقاليم البلد، ومثال ذلك (خير، 2000، ص 46) الجهود الضخمة التي قامت بها اليابان لخلق مراكز ثقل صناعي في الشمال من المنطقة الصناعية المزدحمة (طوكيو . كيوتو)، وكذلك مساعي المملكة المتحدة في دفع عجلة نمو اسكتلندا، ومحاولات إيطاليا في تنمية المناطق الجنوبية.

فالتنمية الإقليمية كما يرى أحد الاقتصاديين (خضور، 2010، ص 11) هي عملية إعادة توزيع الأثقال والحمولات وهي بنفس الوقت إعادة توزيع للثروة والدخل وفرص العمل من خلال إعادة توزيع الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية وبالتالي إعادة توزيع السكان وإعادة توزيع أحجام المدن وإعادة تشكيلها.

وبهذا الصدد يرى العديد من الاقتصاديين (LEWIS, 1972, p 66) مثل Lewis أن اختزال الحيِّز الاقتصادي في مراكز محدودة يعني التباين الشديد في المستوى التنموي بين الأقاليم المختلفة للدولة، مما يعمل على ضعف الاستقرار السياسي في الدولة، وهذا السبب لوحده يكفي . كما يقول Lewis . على تبنّي سياسة التوازن الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك يرى Lewis أن اختزال الحيِّز الاقتصادي يعمل على إضعاف القوة الدفاعية للبلاد، لأن ضرب تلك المراكز المحدودة من قبل الأعداء في حال وقوع حرب يكفي لشل اقتصاد البلد بأكمله، كما أن عملية الاختزال للحيِّز الاقتصادي يعني أيضاً خلو مساحات واسعة من السكان، الذين يعملون . كما يقول Lewis . كعامل رصد وإنذار مُبكِّر لحركات العدو في حال مهاجمته لتلك المناطق من البلاد. ولنا أن نتصور أهمية ما ذهب إليه Lewis بالنسبة لحالة سورية.

لا بل أن أحد الاقتصاديين (عبد الله، 1998، ص 30) يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير إذ يرى أن الخلل في التنمية الإقليمية وما ينجم عن ذلك من مشكلات إقليمية متعددة . إذا ما تفاقمت . فإنه من الممكن أن تؤدي إلى نشوب حرب مسلحة في البلد كما حصل في العديد من بلدان العالم. فالتنمية الإقليمية كما يرى أحد الاقتصاديين (BAIROCH, 1965, p 160) أعمق وأشمل من مجرد إحداث تغييرات كمية في البُنى الاقتصادية والاجتماعية للإقليم، فجوهر التنمية الإقليمية يتمثل في المحاولة الجادة والصعبة التي تُبذل . وخاصة في الدول النامية . للقضاء على أسباب التخلف، وقد تظل السمات الرئيسة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما سائدة بالرغم من تنفيذ العديد من البرامج الكبرى الهادفة إلى تحقيق بعض التغييرات الكمية في الاقتصاد القومي.

إن الفروق التي يمكن أن تنشأ بين المناطق جراء عشوائية توزع المشاريع الاقتصادية تؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية وإقليمية وسياسية خطيرة، فالمدن تزداد ازدحاماً، ويشتد الطلب على الخدمات، مثل الإسكان والمواصلات والمرافق والأمن والخدمات الاجتماعية. فإلى جانب ما تحتاجه من أرصدة متزايدة، فإن عدم تلبيتها بالقدر الكافي يخلق

ضغوطاً سياسية واجتماعية على الحكومة، وبالتالي يزيد اهتمامها بالمدن دون المناطق الأقل نمواً والمناطق الريفية. والحالة السيئة للمناطق الأقل نمواً والمناطق الريفية تدعو بشكل مُلحٍ إلى زيادة الخدمات التعليمية والصحية والإعانات الاجتماعية.

وإزاء ضخامة المبالغ المطلوبة لهذه الأغراض، لا بُدَّ من مواجهتها بشكل أو بآخر على نحو يُخفف الضغط على المدن الكبرى ويساعد على تقدم وتنمية المناطق الأقل نمواً والمناطق الريفية، وإذا لم تُتَخَذْ الإجراءات المناسبة في إطار تخطيط إقليمي لمواجهة هذه المشكلات، فإن المدن الكبيرة ستزداد حجماً واتساعاً، نظراً لقدرتها على جذب أنشطة اقتصادية واجتماعية جديدة، وبالتالي تيارات من الهجرة المتزايدة من المناطق الأقل نمواً، هذا فضلاً عن حرمان هذه المناطق من الخبرات وعوامل التنمية، ويأتي تشجيع إقامة المشافي وما يمكن أن تستقطبه معها من مشاريع اقتصادية، وخاصة المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كأحد الخيارات المطروحة بالنسبة لهذه المسألة.

وبهذا الصدد يرى أحد الاقتصاديين (الناصر، 2004، ص 73) في سياق حديثه عن الأمن الغذائي أن توزيع الاستثمارات بأنواعها، ومن ضمنها الاستثمارات الخدمية، بشكل أفقي وعمودي، سينعكس إيجاباً على تحقيق الأمن الغذائي في الدول وسيساهم في تطوير قطاع الزراعة والصناعة بآنٍ واحد.

ومن المعلوم أن الدولة الراهنة ومن خلال تطوير مفاهيم الرعاية الاجتماعية، أخذت على عاتقها تطوير فروع اقتصادية عديدة تتمتع بأهمية اجتماعية بالغة، حيث لا ينبغي تطبيق القواعد التجارية عليها بحذافيرها، بل تغليب اعتبارات المنفعة على اعتبارات الربحية، وهي تستوعب قدراً كبيراً من رأس المال الذي لا يمكن استرداده على المدى القصير، ومهما يكن دور كل من الاستثمار الخاص والحكومي ودرجة تناغمهما في إطار الاقتصاد الوطني ككل، أو تفضيل أحدهما على الآخر، فإن الاستثمارات يجب أن تتوزع بحسب أهميتها على مجالات عديدة، أولها مشاريع البنية التحتية والخدمات ذات النفع العام، مثل الصحة والمشـافي والتعليم (خدام، 2004، ص 79 . 80).

إن المفهوم العلمي الحديث للتنمية يرى أن المسألة الرئيسة بالنسبة لمعظم البلدان النامية ليست هي الخيار بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية، وإنما تنحصر في تشجيع التنمية على نطاق عريض متوازن تقوم فيه القطاعات التقليدية والحديثة بدورها في زيادة الدخول والعمالة. وفي هذا الإطار فإن التطوير يجب أن يُركِّز على جانبين، فأولهما تحديث الزراعة، وثانيهما تشجيع المشاريع المحلية اللامركزية وذات العمالة الكثيفة في كافة المناطق، وبذلك يؤدي التطوير دوره في محاربة المشكلتين المحوريتين، أولهما الفقر الجماهيري، وثانيهما تشغيل العمالة والحد من البطالة. فما يزيد من خطورة البطالة أنها تترك آثاراً سلبية على الاقتصاد والمجتمع على حدٍ سواء، فهي من أعقد الأزمات التي تصيب الأفراد والمجتمعات، حيث تنعدم مصادر الرزق والدخل للمتعطلين، ويزداد شعور هؤلاء باليأس والإحباط، وتزداد الهجرة الداخلية والخارجية، فهي مشكلة ذات أبعاد مختلفة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وإقليمية وديمغرافية ونفسية، وإذا ما تفاقمت فإنها تُعبِّر عندئذٍ عن خلل عميق في عمل الاقتصاد الوطني، لذا يحاول الاقتصاديون والسياسيون والمعنيون في الدول إيجاد حلول علمية للسيطرة عليها، خاصةً أن معدل النمو السنوي الوسطي للسكان في سورية مرتفع جداً.

فقد تزايد عدد السكان في سورية من (6305) ألف نسمة عام 1970 إلى (21377) ألف نسمة عام 2011 (المجموعة الإحصائية السورية لعام 2003، الجدول رقم 2/10) وبالتالي يكون معدل النمو السنوي الوسطي لعدد السكان خلال الفترة المذكورة (3.02 %)، وهو بلا شك من المعدلات العالية جداً في العالم. وقد أدى ذلك إلى إفراز الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها سورية ومنها مشكلة البطالة.

وكما هو واضح فإن المشافي وما تستقطبه من مشاريع اقتصادية، متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، يمكن أن تساهم في التخفيف من المشكلتين المذكورتين.

وتتعدد المشاريع التي يمكن أن تُقام في أماكن قيام المشافي أو بالقرب منها والتي يمكن أن تستقطبها بشكل مباشر وغير مباشر سواء أكانت متناهية الصغر أم صغيرة أم متوسطة، منها الصناعات الغذائية كالخبز والفطائر ومنتجات الألبان والعسل وعصير الفواكه ... وصناعات الغزل والنسيج والسجاد والأقمشة والملبوسات ... وورش الحدادة والنجارة والأبواب والنوافذ والأثاث ومستلزمات الزراعة والصناديق والحياكة والأحذية والجلود والحبال والأكياس ومواد البناء والصابون وعيدان الثقاب والأدوات المنزلية ومواد الطاقة للتدفئة والإضاءة ... الخ إذ أن إنتاج مثل هذه المواد لا يتطلب تكنولوجية متقدمة ولا عمالة عالية التأهيل ولا رأس مال كبير ولا بنية تحتية متطورة جداً.

النتائج والمناقشة:

كانت مساهمة المشافي السورية في تحقيق التنمية الإقليمية دون المستوى المأمول بكثير، وقد تجلى ذلك من قيمة منحني لورانز والشكل البياني له، حيث كانت قيمة المنحني قريبة جداً من الواحد (0.80).

إن اقتصاد البلدان النامية هو اقتصاد شديد الاستقطاب من ثلاث نواحٍ، فمن الناحية الاقتصادية هناك مركزية شديدة في السلطة الاقتصادية، ومن الناحية الاجتماعية هناك تفاوتٌ في توزيع الدخول بين فئات السكان، ومن الناحية الإقليمية يبدو التفاوت واضحاً في تطور الأقاليم (للتفصيل حول ذلك راجع الآتي: هرمز، 2002، ص 283 حتى 291).

إن وجود المشروع في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من شأنه تحقيق أرباح أكبر للمستثمر، وذلك بسبب اتساع السوق والقرب من مراكز التصريف ... الخ.

وباعتبار أنه من بين القواعد العامة التي تتحكم في إقامة المشاريع الاقتصادية هو الموقع، فإن العديد من الاقتصاديين (الحمصي، 1992، ص 228 . 229) يرون أنه على خطة التنمية أن تتضمن إجراءات لوضع حد للتوسع في المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها على (750) ألف نسمة وتطوير عدد محدود من المراكز المدنية الأخرى.

إن ازدياد النشاط الاقتصادي في منطقة معينة لا يؤدي فقط إلى إقامة المدن، بل إلى زيادة حجمها وتوسعها نتيجة ميل النشاط الاقتصادي إلى التركُّز في مناطق معينة، وهو ما يؤدي بدوره إلى التفاوت في مستويات الدخل والمعيشة بين سكان المناطق الحضرية من جهة والمناطق الريفية من جهة أخرى، وهو ما يمكن أن يخلق ثنائية واضحة في الاقتصاد، أي وجود نشاط متقدم يتركز في مناطق حضرية محدودة، ونشاط يتسم بالنمو البطيء والعائد المنخفض بالنسبة للفرد، وخاصة في الريف.

إن عدم التوازن في عملية توزيع المشافي (والبرامج التنموية بين المحافظات السورية بشكل عام)، قد تدفع بالكثير من السكان إلى الهجرة إلى المناطق والمدن الأخرى بحثاً عن العمل وتحسيناً لمستوى المعيشة، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن وجود الكثافة السكانية في تلك المناطق، وتكدسهم في أحياء تنعدم فيها الشروط المناسبة للحياة الصحية واللائقة.

لقد عانت سورية كثيراً خلال العقود السابقة، وخاصةً خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم، من مشكلة الهجرة إلى المدن وخاصةً الكبرى منها، وقد قاد ذلك بمرور الزمن إلى بروز وتفاقم مشكلات اقتصادية واجتماعية كثيرة، وجراء الضغط الكبير على تلك المدن، فإن ذلك قاد بدوره إلى تراجع قدرة الدولة على توفير البنية التحتية الأساسية، من ماء وكهرباء واتصالات وطرق ... وبشكل واضح تماماً.

وعموماً لو بحثنا في أسباب تلك الهجرة لوجدنا أن دافع البحث عن عمل أو تحسين مستوى المعيشة كان أحد أهم الأسباب. وأمام توفُّر عدة حلول للحد من تلك الهجرة، فإن تفعيل وتشجيع إقامة المشافي باعتبارها مشاريع اقتصادية خدمية كبيرة ـ وما ستستقطبه معها من مشاريع اقتصادية، متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، بكافة أنواعها ـ بشكل أفقي ومتوازن وعادل بين المناطق يبدو حلاً منطقياً، خاصةً إذا ما علمنا إن هذه المشافي تمتاز بقدرتها الواسعة على الانتشار الجغرافي بسبب الحاجة الدائمة والماسة إلى خدماتها، كما تمتاز بقدرتها على التوسع والتعملق بمرور الزمن، وهذا من شأنه أن يساهم في تطورها وزيادة وتيرة عملها، وبالتالي زيادة مداخيل سكان المناطق التي تتواجد فيها، وتشير كافة الدراسات أنه كلما ازدادت درجة العدالة في توزيع الدخول كلما قلَّ الفقر، والعكس صحيح أي كلما ازدادت درجة عدم عدالة التوزيع كلما ازداد الفقر.

إن الاهتمام بتنمية المناطق المختلفة في الدولة الواحدة هام جداً لمسألة التشغيل وتنمية الموارد البشرية، ولمسألة توزيع القوة العاملة، حيث يمكن للحكومة من خلال سياساتها العامة تحقيق ذلك، وتنمية المناطق الريفية والأقل نمواً، من خلال تسهيلات متعددة لإقامة المشاريع الاقتصادية (بما فيها المشافي) في تلك المناطق وتأمين الخدمات المختلفة فيها، كالخدمات التعليمية والصحية والتموينية وخدمات النقل والاتصال والكهرباء والماء (أنظر الآتي: الأشقر، 1993، ص 273 . 274).

انطلاقاً من كل ما ذُكِرَ، نرى أنه من الواجب على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة والجهات المعنية أخذ ما تقدم بعين الاعتبار، والعمل على تشجيع إقامة المشافي بشكل أفقي وعادل في المحافظات السورية، خاصةً أن هذه المشافي . كما ذكرنا سابقاً . تتميز بإمكانية واسعة على الانتشار الجغرافي في كافة مناطق وأقاليم البلد الواحد، وهو ما يمكن أن يساهم بمرور الزمن في الحد من مظاهر الاختلال الحضري، والحد من الهجرة والتلوث، ورفع سوية التنمية، بما فيها ضمناً التنمية الإقليمية.

إن عالمنا المعاصر ينقسم بشكل عام إلى دول متقدمة ودول متخلفة، فالدول المتقدمة ليس محتماً أن تكون غنية بثرواتها المادية حتى تصبح متقدمة، والدول المتخلفة ليس محتماً أن تكون فقيرة بثرواتها وذات مداخيل منخفضة حتى نعتبرها متخلفة، وإلا كيف نُفسِّر ارتفاع متوسط دخل الفرد في دول مثل قطر والكويت والسعودية على نحو يفوق مثيله في دول صناعية متقدمة ؟ هذا ويعتبر أفضل استثمار هو الاستثمار في الإنسان (رأس المال البشري) الذي يعتبر أهم عنصر من عناصر الإنتاج، وهذا ما تؤكده تجارب الدول المتقدمة حيث لا يوجد مختبر اقتصادي أصدق من الواقع.

فقد أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي شملت (122) دولة استهدفت معرفة مدى إسهام العوامل المختلفة في الإنتاجية تبين أن (64 %) تُعزى لرأس المال البشري (زيدان، 2006، ص 246).

ومما لاشكَّ فيه أن المشافي وما تستوعبه من تقنية وتكنولوجية سوف تساهم في التطوير العلمي والطبي والتكنولوجي خاصة في ظل وجود ما يُعرَف بالإيزو. إن موضوع الجودة (والإيزو) يكتسب أهمية بالغة للغاية، وبالتالي فإن حصول المشاريع والمؤسسات السورية بما فيها المشافي على شهادة جودة عالمية يعد أمراً بالغ الأهمية كي يتسنى للسلع أو الخدمات التي تنتجها وتقدمها تلك المشاريع أن تنافس مثيلتها الأجنبية.

ويُلاحَظ أن أصحاب النظريات جميعاً قد افترضوا صراحةً أو ضمناً توفر المخترعات والأفكار العلمية بلا حدود (زنبوعة، 1996، ص 111 حتى 115) لرفع معدلات الأرباح والتكوين الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي. فيُلاحَظ مثلاً عند الاقتصادي (شومبيتر) أن تقدم الفن الإنتاجي ممثلاً في إنتاج سلع جديدة أو اتباع طرق جديدة لإنتاج السلع

من أهم الجوانب في عملية التجديد، وهي العملية الأساسية في النمو الاقتصادي. كما رأى الاقتصادي (ديوهيرست) أن التكنولوجيا هي المَوْرِد الرئيس والعامل الأساس للتنمية.

وقد توصل الاقتصادي (ليونيل ستوليرو) باستخدامه لتابع الإنتاج (كوب ـ دوغلاس) [1] المستخدم في قياس دور التقدم التقني في النمو والتنمية إلى أن أكثر من (50 %) من النمو المتحقق في الاقتصاد الفرنسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يرجع إلى عامل التكنولوجيا والتقدم التقني. أما الاقتصادي (دونيسون) فقد بين أن العوامل التي مثلت (101 %) من النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية بين أعوام (1929 حتى 1957) كان (40 %) منها يعود إلى هذا العامل. ومن خلال دراسة علمية جرت في الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة عوامل زيادة الإنتاج وتطوير النوعية للمنتج تبين أن الزيادة في الإنتاج والحصول على النوعية الأفضل يرجع الفضل فيه وبنسبة (80 حتى 90 %) إلى التطور التقني، في حين أن زيادة الإنتاج نتيجة لزيادة رأس المال المستثمر لم تزد على (20 %) فقط.

وخير مثال على الأهمية البالغة للتقنية المتطورة في تطوير الاقتصاد والمجتمع حالة اليابان التي قطعت أشواطاً كبيرة ووصلت إلى مراحل عالية جداً من التقدم والتنمية رغم فقرها بالمواد الأولية، حيث يَعْزي (تاكافوسا ناكامورا) أستاذ الاقتصاد في جامعة طوكيو ذلك التقدم الواضح في زيادة الإنتاجية منذ الحرب العالمية الثانية إلى عوامل كثيرة منها (ناكامورا، 1985، ص 21):

- التقدم التكنولوجي المستمر.
- الأيدي العاملة الماهرة وقلة المشكلات بينها وبين الإدارة.
- الإنتاج التجاري الاقتصادي بكميات كبيرة.
- الاستثمارات الرأسمالية الكافية.
- أسواق واسعة للتصدير بسبب المنافسة في الأسعار.

الاستنتاجات والتوصيات:

انطلاقاً مما ذكرناه نقترح ما يلي بخصوص تفعيل دور المشافي في تحقيق التنمية الإقليمية في سورية:

1- التمييز بين المناطق التي تُقام عليها المشافي فيما إذا كانت ذات أعداد سكانية منخفضة أو مرتفعة، أي التمييز حسب التمركز السكاني. ذلك أن (الحامض، 1991، ص 299 ـ 300) استقراء الواقع وقراءة التاريخ تفيد أن هناك علاقةً واضحةً بين نوع الأنشطة الاقتصادية وحجم ودرجة انتشار التجمعات السكانية، فالنشاط الاقتصادي يتطلب نوعاً من التركيز السكاني في مكان مُحدَّد (عدا النشاط الزراعي الذي لا يتطلب هذا التركيز).

إن عدم التمييز بين المناطق المختلفة لدى منح الامتيازات والتسهيلات من شأنه أن يقود إلى تمركز المشاريع الاقتصادية في المحافظات المكتظّة بالسكان، لذا انطلق الباحث من موضوع الاكتظاظ السكاني في اقتراحه المذكور، على اعتبار أن التجمُّع السكاني يستمد أسباب وجوده من الأنشطة الاقتصادية القائمة والمزايا التوطينية الموجودة، أي

---

[1] **والذي يأخذ الشكل التالي: $Y = AL^{\alpha}.K^{1-\alpha}$ حيث: /Y/ تمثل الناتج. /L/: تمثل كمية العمل الداخلة في عملية الإنتاج. /K/: تمثل كمية رأس المال الداخل في عملية الإنتاج. /α/: معامل فني يعبر عن مرونة تغير الناتج بالنسبة لتغير معين في عنصر العمل المستخدم، أي تمثل مقدار ما يزداد به Y عندما يزداد L بمقدار (1 %) مثلاً. /α – 1/ معامل مرونة تغير الناتج بالنسبة لتغير رأس المال. ويمثل نفس مبدأ التغير السابق. /A/ تمثل الدور الذي تلعبه التكنولوجيا والتقدم التقني في الإنتاج. ونظراً لصعوبة حساب هذا العامل بشكل مباشر يُحسب بطريقة الباقي بعد حساب دور كل من العمل ورأس المال ولذا يُسمى هذا العامل بالعامل المتبقي. للتفصيل راجع ما يلي: صالحة، مهيب. التراكم والتنمية الزراعية في سورية، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 1995، الصفحة (109 ، 110).**

وجود فرص الاستغلال الاقتصادي، ولذلك أسهمت الأنهار وتجمعات المياه والتربة الصالحة للزراعة بشكل عام في حدوث التجمعات السكانية، وما قاد ذلك إلى قيام أنشطة اقتصادية من زراعة ونقل، والحوادث التاريخية خير شاهدٍ على صحة ما نذهب إليه، فمثلاً أدى وجود سد مأرب في اليمن إلى قيام حضارة لا تزال آثارها باقية حتى الآن، وما أن انهار هذا السد حتى تبعثر الأفراد المقيمون حوله.

2- إعطاء المشافي التي تستوعب جميع التخصصات أو معظمها، إعطائها مزايا وتسهيلات وحوافز أكثر من التي تستوعب تخصصات أقل.

إن وجود الكثير من التخصصات في المشفى الواحد يعني ـ من جُملة ما يعني ـ توزيعاً أكبرَ للدخل القومي على العاملين، وتشغيلاً أكثرَ لليد العاملة والحد من البطالة، وبالتالي المساهمة في تحقيق نوع من الضمان الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء العمال مع عائلاتهم. ذلك أن أهم ما يُميِّز مشكلة البطالة عن باقي المشكلات الاقتصادية هو أن موضوعها يتعلق بالإنسان شخصياً وما يعنيه ذلك من معاني نفسية وإنسانية واجتماعية.

3- لابُدَّ من تيسير حصول المشافي على كافة وسائل وأدوات ومعدات التقدم التقني والتكنولوجي والفني التي تلزمها في العمل وعدم ربط ذلك بأية معوقات أو شروط أخرى لا يمكن تبريرها جوهرياً. ويمكن تبيان مدى أهمية وجود هكذا سياسة تشجيعية للمشافي في سورية (ولباقي المشاريع الاقتصادية) في الوقت الحاضر هو تشجيع قيام استثمارات بتقنية حديثة ومتطورة بعد أن أصبحت المنافسة على أشدها من خلال وجود (مواصفات الإيزو)، وهي المواصفات القياسية العالمية الهادفة إلى تحسين الجودة.

4- إعطاء المشافي التي تُقام في المحافظات والمناطق الأقل نمواً وفي مناطق الريف امتيازات أكبر، فمثلاً يمكن منح المشافي التي تُقام في هذه المناطق تسهيلات ائتمانية أكبر وبشروط أيسر ... الخ.

5- إعطاء المشاريع الاقتصادية الأخرى (الإنتاجية والخدمية) التي تُقام في المحافظات والمناطق الأقل نمواً وفي مناطق الريف امتيازات أكبر أسوةً بالمشافي، ذلك أن طبيعة النشاط الاقتصادي للمشافي تتطلب وجود أنشطة أخرى مساعدة مثل خدمات النقل والمواصلات والخدمات المالية والمصرفية ... الخ وهذا الترابط بين الأنشطة الاقتصادية يُفسِّر لنا سرعة نمو وتضخم حجم المدن في عصرنا الحاضر.

6- إنشاء جهة مركزية ما (وزارة، هيئة ...) مسؤولة عن كافة العمليات والأنشطة المتعلقة بالتخطيط والتنمية الإقليمية أسوة بالدول المتقدمة. ففي أوروبا (هارتمان، 2007، ص 132) تقع المسؤولية عن التخطيط الإقليمي عادةً على عاتق وزارة واحدة والتي تقوم بالتنسيق مع الوزارات الأخرى من أجل تحقيق خطط متوازنة تراعي مصالح جميع القطاعات ذات الصلة.

7- إنشاء علاقات وبرامج تعاون أكاديمية وتدريبية مع مراكز بحث عالمية متخصصة في مجال التخطيط الإقليمي.

8- تشجيع الأبحاث العلمية في مجال التخطيط والتنمية الإقليمية.

9- إعادة تخطيط وتنظيم المحافظات السورية، وتقديم الإرشاد والمساعدة المطلوبة في مجال التخطيط الحضري والإقليمي للوزارات والمؤسسات والبلديات والجهات ذات الصلة.

10- وضع الأسس اللازمة للإدارة والسيطرة على التغيير البيئي وكذلك التطور العمراني للمدن والتجمعات السكانية السورية.

المراجع:

1. الأشقر، أحمد. *علم السكان*، جامعة حلب، سورية، 1993، 246.
2. الناصر، ناصر عبيد. *إشكالية الأمن الغذائي العربي: النموذج السوري للاكتفاء الذاتي*، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 2004، 191.
3. الحامض، خالد. *التخطيط الاقتصادي*، جامعة حلب، سورية، 1991، 444.
4. الحمصي، عبدو محمد. *اقتصاد وتخطيط الصناعة*، جامعة دمشق، سورية، 1992، 383.
5. حبيب، مطانيوس. *أوراق في الاقتصاد السوري*، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، 2006، 428.
6. خير، صفوح. *التنمية والتخطيط الإقليمي*، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 2000، 343.
7. خدام، منذر. *الأسس النظرية للاستثمار*، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 2004، 213.
8. زيدان، رامي. *حساسية النظام الضريبي في سورية*، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 2006، 357.
9. زنبوعة، محمود قاسم. *التنمية الاقتصادية*، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، 1996، 288.
10. صالحة، مهيب. *التراكم والتنمية الزراعية في سورية*، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 1995، 326.
11. عبد الله، محمد حامد. *الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية*، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1998، 202.
12. ناكامورا، تاكافوسا ، جريس، برنارد. *التنمية الاقتصادية في اليابان الحديثة*، ترجمة: د. صلاح عبد المجيد العربي، مراجعة: د. أحمد طاهر حسنين، وزارة الخارجية اليابانية، 1985، 101.
13. هرمز، نور الدين. *التخطيط الاقتصادي*، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، 2002، 413.

الإنكليزية:

1. BAIROCH, p. The Economic Development of The Third World Since 1900, Methuen & Co Ltd, London, England, 1965, 210.
2. LEWIS, W.A. Development Planning: The Essentials of Economic Policy, George Allen and Unwin Ltd, London, England, 1972, 190.

البحوث والدراسات:

1. خضور، رسلان. دراسة بعنوان (إخفاقات التنمية الإقليمية في سورية)، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية، من 2010/1/5 ولغاية 2010/5/18، دمشق، سورية، 15.
2. هارتمان، جورج. بحث بعنوان (التشريع المقترح للتخطيط الإقليمي في سورية: الأهداف وقضايا التصميم في القانون المقترح)، مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سورية، كتاب أبحاث المؤتمر، المجلس الأعلى للعلوم، جامعة دمشق، مركز رضا سعيد للمؤتمرات، الفترة من (26 حتى 29 تشرين الثاني) 2007، دمشق، سورية.

الدوريات:

1. المجموعات الإحصائية السورية . المكتب المركزي للإحصاء . دمشق . سورية.